2: مفهوم المحاسبة الدولية وأهميتها:

1.2 : مفهوم المحاسبة الدولية: تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي تبنته الكثير من الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى العالمي و عليه فان المحاسبة الدولية تتبع الأسلوب الوصفي عند إعدادها لهذه المعايير ،كما أن المحاسبة الدولية تمثل مجموعة المبادئ والطرق و المعايير المحاسبية في جميع الدول على اختلاف أنواعها و هذا الاختلاف نشأ نتيجة الخصائص الجغرافية و الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و القانونية و التي تختلف من دولة إلى أخرى.

كما أن مفهوم المحاسبة الدولية يشير إلى العلاقة بين الشركة القابضة و الفروع التابعة لها في مختلف الدول، أي أنه يعتبر من الأساليب التي يجب استخدامها عند إعداد و تجهيز القوائم المالية للشركة بشكل سليم.

المحاسبة الدولية هي أذن نظام عالمي تتبناه جميع الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي ، كما يتم تحديد الأساليب و الطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتطبيقها في جميع الدول و هذا هو الهدف النهائي للنظام المحاسبي الدولي،و هي تتبع في بحثها الأسلوب الوصفي.

كما يشير مفهوم المحاسبة الدولية إلى العلاقة بين الشركة القابضة متعددة الجنسيات و الفروع و الشركات التابعة لها أي أنه يعتبر من الأساليب المحاسبية التي يجب استخدامها حتى يمكن إعداد و تجهيز القوائم المالية الموحدة للشركة الأم بشكل صحيح.

2.2: أهمية المحاسبة الدولية : بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، فهي تعبر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار ، يمكن توضيح كيفية إبلاغ المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرار ، حيث عادة ما يتم توفير تلك المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي و التي تتأسس على البيانات المتولدة من الأنشطة و الأحداث الاقتصادية المرتبطة بأحد منشآت الأعمال من خلال الشكل البياني التالي:

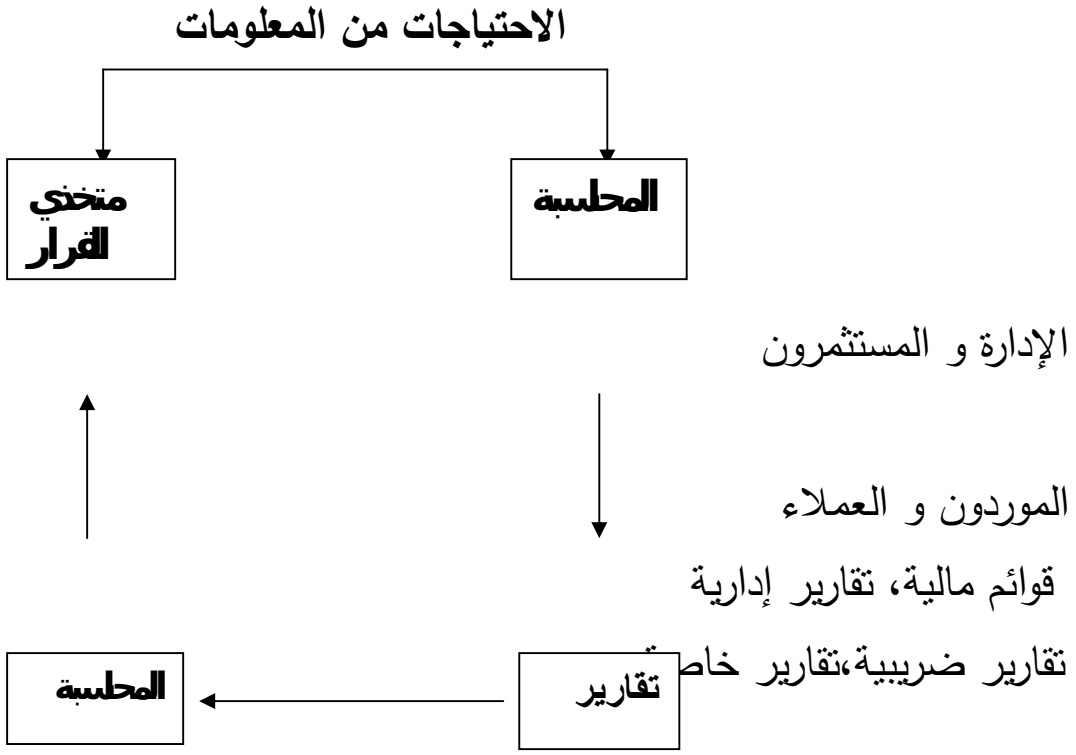

3.2 : مشاكل المحاسبة الدولية و بيئتها :والتي لها طبيعة دولية بحيث تتضمن كل من عمليات التجارة الدولية ونشاط الشركات الدولية و الاستثمارات و العمليات التي تتم في أسواق المال العالمية و استخدام العملات الأجنبية ، فهذه العمليات يتم تسويتها باستخدام العملة الأجنبية سواء لأحد طرفي العملية أو لكلاهما ، و من ثم تنشأ مشكلة المحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية ، و كذلك فان إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة و التي تقع فروعها في عدة دول أجنبية تمثل مشكلة محاسبية أخرى.

و يرتبط بإعداد القوائم المالية الموحدة مشكلة المحاسبة عن تغير القدرة الشرائية للنقود فمثلا عند إعداد القوائم المالية هل يجب استخدام الرقم القياسي للأسعار المستخدم في الشركة القابضة أوالرقم القياسي للأسعارفي البلد الذي يتواجد فيه الفرع ، للمحاسبة الدولية بيئة تتأثر بمجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية وهي كما يلي:

1- المؤثرات الداخلية : وتتمثل في :

- المالكين – فعاليات المؤسسة – الضريبة السائدة – الاحتراف المحاسبي – ثقافة و بحوث المحاسبة – النظام السياسي السائد – الجو الاجتماعي – نمو و تطور الاقتصاد – التضخم – النظام القانوني .....الخ.

2- المؤثرات الخارجية: وتتمثل في:

- العوامل الاجتماعية – العوامل السياسية – العوامل الدينية – العوامل الاقتصادية – العوامل القانونية.

وهذه العوامل لها تأثير كبير على طبيعة و عمل النظام المحاسبي المتبع في أية دولة ، حيث ينعكس تأثيرها على قواعد و أسس ومفاهيم المحاسبة المعمول بها في تلك الدولة ، كما أن أهداف المحاسبة الدولية هي توفير البيانات والمعلومات المحاسبية لأغراض المستفيدين الداخليين و الخارجيين .

كما تتأثر المحاسبة الدولية بالاجتهادات و الاتجاهات بين المحاسبين و خضوع أمور محاسبية كثيرة للتقدير الشخصي و هي نقطة الضعف في المحاسبة عموما مما يدعوا إلى التفكير العام بين المحاسبين إلى الاتفاق العام حول معايير محاسبية موحدة تلقى القبول العام.

4.2: أسباب اعتماد معايير المحاسبة الدولية و مدى الالتزام بتطبيقها:

يوجد أسباب عديدة ومتنوعة تلزم باعتماد معايير المحاسبة الدولية منها ما يلي:

-عدم الإتفاق على نظرية شاملة للمحاسبة: النظرية تمثل " إطارا متماسكا من الفروض والمفاهيم والمبادئ الواقعية والتي تعتبر بمثابة مرجعا عاما لكل حقل من حقول المعرفة " ، وهذه الفروض والمفاهيم والمبادئ هي التي تشكل القواعد التي تحكم عمليات القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية في وحدة محاسبية معينة وإبلاغ نتائج القياس لمستخدمي البيانات المالية.

لكن في الوقت الحاضر لا يوجد نظرية شاملة للمحاسبة، بل توجد عدة نظريات مختلفة في الفكر المحاسبي بدأت واستمرت وتطورت مع الزمن ، ولقد برز الكثير منها دون الاتفاق على نظرية واحدة تشمل هذا الفكر بصورة شاملة وموحدة ، وقد نتج عن ذلك إختلافات جوهرية أدت لمشاكل أصبحت تعاني منها النظرية المحاسبية في الوقت الحاضر ومنها تعدد البدائل وتنوعها.

فمن حيث المبدأ نجد العديد من المبادئ المتضاربة، ومن حيث القاعدة نجد عددا من القواعد المتعارضة، ومن حيث الوسيلة نجد الكثير من الوسائل المختلفة، ومن حيث النتيجة نجد العديد من النتائج عديمة المعنى.

فمن المبادئ المتضاربة ، نجد مثلا مبدأ توافر خاصية الصلاحية للغرض في ظل الزيادة في مستوى الأسعار ،أما القواعد المتعارضة فنجد مثلا قاعدة الوارد أولا صادر أولا، وقاعدة الوارد

أخيرا صادر أولا ، وقاعدة الإهتلاك طبقا للقسط المتزايد والإهتلاك طبقا للقسط المتناقص وما إلى ذلك من القواعد والوسائل المتناقضة.

ومما لا شك فيه أن اختلاف المبدأ أو الطريقة أو القاعدة التي تطبق في حالة معينة بدلا من حالة أخرى يؤدي حتما إلى اختلاف النتائج ، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم إمكانية إيجاد دلالة موحدة للبيانات المحاسبية ومن ثم عدم إمكانية الاعتماد عليها ، ونتيجة للجدل المحاسبي حول هذه المشاكل المعقدة والمختلفة بدأ التفكير وبشكل جدي لإيجاد وسيلة تلغي هذه الإختلافات أو على الأقل تحد منها ، وانطلاقا من هذا الواقع جاءت فكرة إمكانية التوحيد المحاسبي من بين الإمكانيات المتاحة ، بل والتي قد تكون عظيمة الفائدة في إصلاح الوضع وبدأ العمل فعلا على مستوى محلي ، أولا ، ثم إقليمي ثانيا ، وصولا إلى مستوى دولي ثالثا حيث ظهرت فكرة معايير المحاسبة الدولية.

- ظهور فكرة العولمة وتحرير التجارة على المستوى العالمي: اتسمت الفترة الممتدة من الثمانينات إلى الآن بتزايد الحديث والكتابات عن" العولمة "، وذلك لعدد من الأسباب والظواهر الاقتصادية والسياسية، ومن أهمها انهيار الإتحاد السوفيتي أو ما يعرف بالفكر الاقتصادي الموجه والمخطط حيث شملت هذه الظاهرة العالم بأكمله ، وأمام الاتجاه الفكري القائل بأن العالم في طريقه ليصبح قرية واحدة، لا بد من تحديد مفهوم العولمة وهنا لا بد من الإشارة أولا إلى أنها ظاهرة اقتصادية شقت طريقها في أواخر القرن التاسع حيث عزمت بريطانيا ومن ورائها فرنسا والعالم على تنفيذ سياسة الحرية التجارية على المستوى العالمي، لكن سرعان ما خمدت هذه الفكرة تحت فكرة الموجة التحررية و الاستقلالية غير العادية التي اجتاحت العالم خلال تلك الفترة، ثم نشطت تدريجيا إلى أن وصلت الآن إلى قمتها ... حيث أصبح وجود درجة عالية من حرية المعاملات في أسواق الدول المختلف تتيح لها الانفتاح على الإقتصاد الدولي والتشابك معا، وقد تحررت معاملات الصرف الأجنبي ونمت التكاملات الإنتاجية بين الدول ونمت أسواق رؤوس الأموال الدولية، وزاد نشاط الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، فهي إتجاه جديد معاصر يمثل المرحلة التالية للتدويل ويؤدي إلى قيام نظام إقتصادي عالمي جديد والذي تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة وتعتمد العولمة على أربع مقومات رئيسية هي:

* حرية رؤوس الأموال في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.
* حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية.
* عالمية المعلومات المعتمدة على الثورة التقنية الأخيرة.
* حرية المستهلك عالميا في انتقاء ما يريد من أي مصدر يشاء.

ونتيجة لهذه المجموعة من الظروف الخاصة والعوامل الدولية المذكورة تزايدت أهمية البيانات المحاسبية المنشورة كمصدر للمعلومات بالنسبة لرجال الأعمال والطوائف الأخرى والذي يتخطى اهتمامهم بها من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي عندما تتوسع مجالات الاستثمار وتتنوع أدواتها وأساليبها ،ومع تزايد وتنوع القرارات الاستثمارية ظهر الاتجاه الذي ينادي بضرورة أن تكون البيانات المالية ذات قابلية للمقارنة ويتم إعدادها وفقا لمفاهيم ومبادئ وأساليب موحدة على المستوى العالمي.

كما يتضح من خلال أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية فان تطبيق هذه المعايير في الغالب اختياريا باعتبارها تمثل معايير إرشادية غير ملزمة دوليا ، و بالتالي تكون الأولوية في التطبيق عند إعداد القوائم و البيانات المالية في الدولة للمعايير و النظم و القوانين المحلية و ذلك عندما تختلف عن معايير المحاسبة الدولية حيث يراعى ما يلي :

– إذا كانت المعايير المطبقة أكثر وأشد قوة من معايير المحاسبة الدولية تطبق معايير القطر الذي تؤدى فيه الخدمة.

– إذا كانت المعايير المطبقة في الدولة الأم صالحة و أشد قوة وصرامة من المعايير في القطر الذي تؤدي فيه الخدمة تطبق معايير القطر الأم.